# تقييم دور البنوك التجارية في دعم و تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

# Evaluation of the Role of Commercial Banks in Supporting and Promoting Financial Inclusion in Algeria during the Period 2014-2020

**بعلي حسني**
**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–**
**h.bali@centre-univ-mila.dz**

الاستلام: 08 /2022/02 القبول: 11 /2022/04 النشر: 15 /2022/04

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الشمول المالي في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم، من خلال التطرق لأهم مؤشراته و المتعلقة باستخدام الحسابات المصرفية، الادخار و الاقتراض و سداد المدفوعات، و كذلك محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية و المصرفية في دعم و تعزيز مستويات الشمول المالي، و المشاكل و التحديات التي تواجه ذلك في الجزائر.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر حققت على العموم مستويات متوسطة للشمول المالي، حيث سجلت نسبا متدنية من الادخار و الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، رغم التحسن المسجل في نسب امتلاك الحسابات المصرفية و تسوية المدفوعات و الذي يرجع بالأساس إلى جهود المؤسسات المالية و المصرفية في توسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن، و نشر الوعي و الثقافة المالية و كذا التعريف بمختلف المنتجات المالية التي تستجيب لاحتياجات المتعاملين و أفراد المجتمع، لا سيما تلك التي تتعلق بالخدمات المصرفية الرقمية ، كما تبرز الحاجة الملحة لتبني استراتيجية وطنية للشمول المالي، بحيث تقع على عاتق القطاع المصرفي مسؤولية كبيرة في تعزيزه و الرفع من مستوياته .

كلمات مفتاحية: شمول مالي، منتجات و خدمات مالية، مؤسسات مالية و مصرفية، مدفوعات رقمية.

**رموز JEL:** G20،G51، O30.

**Abstract:** This study aimed to highlight the reality of financial inclusion in Algeria in comparison with the countries of the world, by addressing its most important indicators related to the use of bank accounts, savings, borrowing and making payments, as well as an attempt to evaluate the efforts of financial and banking institutions in supporting and enhancing levels of financial inclusion, Problems and challenges that face it in Algeria.

The study concluded that Algeria has generally achieved medium levels of financial inclusion, as it recorded low rates of saving and borrowing from official financial institutions, despite the improvement recorded in the rates of owning bank accounts and settling payments, which is mainly due to the efforts of financial and banking institutions in Expanding its networks to all regions of the country, spreading awareness and financial culture, as well as providing various financial products that respond to the needs of customers and all members of society, especially digital banking services. There is also an urgent need to adopt a national strategy for financial inclusion, where the banking sector has a great responsibility to promote and raise its levels.

**Keywords**: financial inclusion, financial products and services, financial and banking institutions, digital payments.

**(JEL) Classification :** G20،G51 ،O30.

## 1. مقدمة:

لقي موضوع الشمول المالي اهتماما كبيرا في العالم، خصوصا بعد الأزمة المالية لعام 2008، إذ دعت معظم الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة و مجموعة العشرين إلى زيادة مستويات الشمول المالي العالمي.

إذ يؤدي الشمول المالي دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل و تقليل التفاوت في توزيع الدخل، و زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي و محاربة الفقر، و من ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و الاستقرار المالي للبلاد.

و ذلك من خلال إتاحة الخدمات المالية لجميع الأفراد الذين لم يتم الوصول إليهم، و بمساعدة المؤسسات المالية و المصرفية ككل بما يمكنها من تعبئة الموارد المالية و توجيهها نحو غرض إنتاجي، و الذي ينتج عنه درجة عالية من تكوين رأس المال.

و يلعب النظام المصرفي دورا حيويا في تمويل الخطط و المشاريع التنموية للدول، و الذي يمكن تعزيزه أكثر من خلال إشراك الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك و الفئات المحرومة و تمكينهم من الاستفادة من الخدمات المالية و الائتمان، و الذي سوف يؤدي في النهاية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة للدول، و التي تتطلب مشاركة جميع أطراف و فئات المجتمع في ذلك.

### 1.1. الإشكالية البحثية:

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي كالآتي:

- ما هو دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي و رفع مستوياته في الجزائر؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- ما المقصود بالشمول المالي، و فيما تكمن أهميته و أهدافه.
- ما هي أهم مؤشرات و أبعاد الشمول المالي في العالم؟
- ما هي آليات تعزيز الشمول المالي المتبعة من طرف البنوك التجارية في الجزائر؟
- هل الجهود المبذولة من طرف البنوك في الجزائر كافية لإيصال الخدمات و المنتجات المصرفية إلى جميع الفئات بما فيها تلك التي تعيش بالمناطق الريفية و النائية؟

### 2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية الشمول المالي و دور البنوك التجارية في دعمه و تعزيزه، من خلال تسهيل حصول كافة شرائح المجتمع دون تمييز على الخدمات و المنتجات المالية، بما يتناسب مع احتياجاتهم و يساعد على تحسين مستويات معيشتهم ومن ثمة رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي.

### 3.1. أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية و أهداف الشمول المالي.
- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.
- توضيح الآليات و الإجراءات المتبعة من طرف البنوك التجارية لرفع مستويات الشمول المالي في الجزائر.
- تقييم الجهود المبذولة من طرف الحكومة و البنوك التجارية لترقية و تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

## 2. مفهوم الشمول المالي:

### 1.2. تعريف الشمول المالي:

هناك العديد من التعاريف المختلفة للشمول المالي أهمها:

حسب تعريف البنك الدولي: يعني الشمول المالي أن الأفراد و الشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم( المعاملات، المدفوعات، المدخرات و الائتمان و التأمين)، و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة (البنك الدولي، 2021).

كما عرفته مجموعة العشرين و التحالف العالمي للشمول المال(AFI) بأنه " نفاذ كافة فئات المجتمع و الميسورة منها و المحرومة إلى الخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة".

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها، بأن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية، المراقبة بالوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكامل آو المناسب، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية و

التثقيف المالي، و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي. (صندوق النقد العربي، 2019)

مما سبق مكن القول ان الشمول المالي عبارة عن عملية شاملة لضمان الوصول الى الخدمات المالية إلى جميع أفراد المجتمع بما فيها الفئات الضعيفة و الهشة في المجتمع، إذ يهدف الشمول المالي إلى توفير الخدمات المصرفية و المالية لجميع الناس بطريقة عادلة و شفافة و منصفة و بتكلفة معقولة.

**2.2.أهمية الشمول المالي و أهدافه:** يتكاتف المجتمع الدولي لتحقيق هدف الشمول المالي لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي و بتحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام 2030، لذلك تسعى معظم دول العالم إلى تحقيقه، خاصة و انه لا يزال هناك حوالي 1.7 مليار شخص في العالم لا يتاح لهم فرص النفاذ الى الخدمات المالية الرسمية، إذ يهدف الشمول المالي إلى (:صندوق النقد العربي، 2019)

-خلق فرص عمل جديدة، و من ثمة خفض معدلات الفقر و تحسين توزيع الدخل و رفع مستوى المعيشة، حيث أن وصول التمويل و الخدمات المالية إلى مختلف فئات المجتمع له دور فعال معالجة مشكلة البطالة و بالتالي تحسين مستويات الدخل و تعزيز الرفاه الاجتماعي و تحقيق النمو الاقتصادي.

-تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، و بالتالي تنويع خدماتها و منتجاتها و الاهتمام بجودتها بغرض جذب اكبر عدد من العملاء.

-إدماج أو إدخال الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المصغرة داخل الاقتصاد الرسمي، و من ثمة تقنين الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك من خلال تيسير الوصول و استخدام القنوات المالية الرسمية الى مختلف فئات المجتمع بكل شفافية و بأقل تكلفة بدلا من الحصول عليها عبر القنوات المالية غير الرسمية، مما ينعكس ايجابيا على الاستقرار المالي.

-يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، و ذلك من خلال العمل تجميع مدخرات الأفراد الذين لا يتعاملون مع القطاع المالي الرسمي، كما يساهم في الحد من المخاطر من خلال تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية.

**3.2.الشمول المالي الرقمي:**

ساهم انتشار التكنولوجيا المالية في توسيع دائرة التعامل بالخدمات المالية الرقمية، من خلال تسهيل وصول السكان المستبعدين ماليا الذين يعانون من نقص الخدمات الى الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، و بالتالي ربط الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين بالبنوك و الموردين و الأسواق بسهولة، و ذلك من خلال: (البنك الدولي، 2021)

- ساعدت الهويات الرقمية على زيادة فرص امتلاك حسابات مصرفية بشكل أسهل من إي وقت مضى.
- رقمنة المدفوعات النقدية تسمح بإدخال مزيد من الأفراد إلى المعاملات المصرفية، من خلال تلقي أجورهم و معاشاتهم و الإعانات الاجتماعية و حتى مستحقات مبيعاتهم في حساباتهم المصرفية بدل حصولهم عليها نقدا(سداد المدفوعات و تلقيها).
- ساهم انتشار الهواتف المحمولة في توفير الخدمات المالية و توصيلها بشكل مناسب للسكان حتى في المناطق النائية، كما ساهم مالكي الحسابات على استخدامها بسهولة.
- إن توافر بيانات العملاء يتيح لمقدمي الخدمات المالية بابتكار منتجات مالية رقمية تلاءم احتياجات العملاء الذين لا يملكون حسابات مصرفية بشكل أفضل.

### 4.2.أبعاد الشمول المالي و دعائمه:

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي، و حسب المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، تتمثل أبعاد الشمول المالي في: (بن رجب، 2017)

أ- **استخدام الحسابات المصرفية:** حيث يتم احتساب:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية.
- عدد المعاملات( إيداع و سحب).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل فروع البنوك و أجهزة الصراف الآلي.
- الغرض من الحسابات (شخصية او تجارية).

**ب-الادخار:** من خلال معرفة:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار أموالهم، باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، غير الرسمية، في المنزل...

**جـ- الاقتراض:** حيث يتم حساب:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مصادر تقليدية غير رسمية(الأسرة و الأصدقاء).

**د- المدفوعات:** حيث يتم احتساب:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي، لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في السنة الماضية.

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لإرسال أو تلقي الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في مناطق أخرى (خلال السنة الماضية).
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في مدة سنة ماضية.

**هـ- التأمين:** إذ يتم احتساب:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين العاملين في الزراعة و الغابات و صيد الأسماك، و الذين يقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

**3. الشمول المالي في الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي:**

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، و الذي يصدره البنك العالمي من اشمل مجموعة البيانات في العالم، إذ يصدر كل ثلاث سنوات منذ عام 2011، إذ يشتمل هذا الإصدار على مؤشرات محدثة عن كيفية تمكن البالغين من امتلاك حسابات مصرفية، و القيام بالمدفوعات و الادخار و الاقتراض و إدارة المخاطر المالية.

إذ يمتلك نحو 69% من البالغين في العالم اي حوالي 3.8 مليار شخص حسابات مصرفية او لدى مؤسسات مالية التي تقدم خدماتها عبر الهاتف المحمول، مقابل 62 % و 51% سنتي 2014 و 2011 على الترتيب، كما لا يزال نحو 1.7 مليار شخص حول العالم لا تتاح لهم فرصة النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية، و في البلدان مرتفعة الدخل يمتلك 94% من البالغين حسابات مقابل 63% في البلدان النامية، كما ان هناك تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لآخر، و كذلك بين الجنسين لا يزال التفاوت قائما فهناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات ، مقابل 65% من النساء، إذ تتسع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء وكذلك بين الجنسين في الدول النامية خصوصا، باستثناء بعض الدول النامية التي لا توجد بها فجوات كبيرة كالأرجنتين و اندونيسيا و جنوب إفريقيا. (البنك الدولي، 2018)

**1.3.استخدام الحسابات المصرفية:**

وفقا لمؤشر Global Findex لعام 2017، فقد بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر 42.8% مقابل 50.5% و 33.3% سنتي 2014 و 2011 على التوالي، رغم تذبذب النسب إلا انه يمكن القول أن هناك تحسن في ملكية الحسابات، إلا انه يبقى دون المعدلات العالمية المسجلة سنة 2017، و الدول النامية حيث بلغت 63.9%، و أحسن من مثيلاتها في العالم العربي حيث سجلت 37% في نفس السنة.

**جدول 1: نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسة رسمية (%)**

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 33 | 50 | 43 |
| العالم العربي | 22 | 30 | 37 |
| العالم | 51 | 62 | 69 |
| دول مرتفعة الدخل | 88 | 93 | 94 |
| الدول النامية | 42 | 55 | 63 |

**Source:** Worldbank.Global Findex Database 2017

و رغم التحسن المسجل في امتلاك الحسابات في الجزائر، إلا انه لا يزال هناك تفاوت بين الجنسين، فهناك 56% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 29% من النساء، أي بفجوة 27 نقطة مئوية.

كما لا تزال هناك فجوة بين الأغنياء و الفقراء في الجزائر، إذ تراوحت بين 18 و 13 نقطة مئوية خلال فترة 2011-2017، مما يتطلب مزيد من الجهود من الحكومة لضمان وصول جميع الفئات إلى الخدمات المالية.

**2.3.الادخار:**

كما توضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف و لماذا يقوم الناس بالادخار و الاقتراض، و تبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة.

إذ يدخر الناس الأموال بطرق مختلفة، فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال استخدام حساب في مؤسسة مالية، إضافة إلى طرق أخرى شبه رسمية من خلال استخدام نوادي الادخار، أو بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة أو الادخار في المنزل، المجوهرات و العقارات و الأدوات الاستثمارية ( أسهم و سندات....). (البنك الدولي، 2018)

و في الجزائر قام نحو 39 % من الأفراد بالادخار سنة 2017، مقابل 45 % في سنة 2014، حيث يدخر 11% منهم باستخدام حساب رسمي سنة 2017، و هي مستويات منخفضة عن تلك المسجلة بالدول النامية و الدول مرتفعة الدخل و العالم، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول 2: نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بادخار الأموال (مدخرات رسمية + مدخرات شبه رسمية+وسائل أخرى) خلال 12 شهر الماضية (%)**

| الدول | 2014 | 2017 |
|---|---|---|
| الجزائر | 45 | 39 |
| العالم العربي | 45 | 31 |
| دول مرتفعة الدخل | 70 | 71 |
| الدول النامية | 53 | 43 |
| العالم | 53 | 43 |

**Source** :Worldbank Global Findex Database 2017

و تتفاوت أنماط الادخار حسب نوع الجنسين و مستوى الدخل، ففي الجزائر تزيد نسبة ادخار الرجال في المؤسسات المالية بواقع 6 نقاط مئوية مقارنة بالنساء سنة 2017، فيما يزيد احتمال ادخار البالغين الأكثر ثراء بنحو 9 درجات مئوية.

كما أن 12% من المدخرين في الجزائر يدخرون لمرحلة كبر السن، و هي نسبة منخفضة مقارنة بالدول مرتفعة الدخل أين بلغت نحو 50%، و تقترب من مثيلاتها في الدول النامية حيث بلغت 16%.

كما أفاد حوالي 14% من المدخرين بأنهم يدخرون لبدء مشروع جديد أو تشغيله أو توسيعه، و هي نفس النسبة المسجلة في الدول مرتفعة الدخل و النامية على حد سواء.

**3.3.الاقتراض:**

يلجأ الأفراد للاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية عموما لغرض شراء عقارات(ارض، مسكن..) و السلع الاستهلاكية، و كذلك بغرض إنشاء مشروعاتهم، بالإضافة إلى تغطية نفقات التعليم و الصحة....الخ، كما يقترضون من الأهل و الأصدقاء.

و في الجزائر اقترض نحو 30% من الأفراد البالغين في العام السابق لسنة 2017، منهم 5% فقط اقترضوا من مؤسسة مالية أو من خلال بطاقة الائتمان، اقل بكثير من مثيلاتها المسجلة في العالم (25%) و الدول مرتفعة الدخل (55%)، أي أن أغلبية المقترضين في الدول النامية يلجئون إلى الأسرة و الأصدقاء، في حين يلجأ المقترضين على الأرجح إلى الائتمان الرسمي في البلدان مرتفعة الدخل، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول 3: نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت(مؤسسات مالية + بطاقات الائتمان+ الأهل و الأصدقاء) خلال 12 شهر الماضية (%)**

| الدول | 2014 | 2017 |
|---|---|---|
| الجزائر | 26 | 29 |
| العالم العربي | 45 | 39 |
| دول مرتفعة الدخل | 65 | 65 |
| الدول النامية | 47 | 44 |
| العالم | 50 | 47 |

**Source**: Worldbank Global Findex Database 2017

أما فيما يتعلق بالوصول إلى الأموال في الحالات الطارئة، فقد أفاد الاستقصاء أن معظم المشاركين في البلدان مرتفعة الدخل سيلجئون إلى المدخرات(59% منهم)، أما في البلدان النامية سيحصلون على أموال من الأسرة و الأصدقاء أو من عملهم بشكل عام.

ففي الجزائر أفاد 27% من المشاركين أنهم سيلجأون إلى المدخرات في الحالات الطارئة، فيما أفاد 41% و 26% منهم أنهم سيلجأون إلى الأهل و الأصدقاء و إلى العمل بالترتيب، و هي تقترب عن تلك المسجلة في العالم العربي و الدول النامية بشكل عام(worldbank, 2018.)

### 4.3.المدفوعات:

يقوم معظم الناس بسداد مدفوعاتهم(فواتير...)، و القيام بإرسال الأموال إلى أقاربهم و أصدقائهم في أنحاء أخرى من البلاد، كما يتلقى معظمهم الأجور و المعاشات أو التحويلات الحكومية(الإعانات الاجتماعية كالدعم و إعانات البطالة...)، و ذلك باستخدام حساب أو نقدا.

**جدول 4: نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بإرسال تحويلات محلية أو تلقيها في سنة 2017 (%)**

| المدفوعات | **عبر حساب لدى مؤسسة مالية** | **نقدا** | **موظف الشباك** |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 20 | 70 | 1 |
| الدول النامية | 46 | 27 | 22 |

**Source**: Worldbank Global Findex Database 2017

في الجزائر يقوم 20 % من البالغين الذين يرسلون تحويلات محلية أو يتلقونها عبر حسابات لدى مؤسسة مالية، و هي اقل من مثيلاتها المسجلة في الدول النامية بحوالي النصف(46%)، فيما لا يزال حوالي 70%

منهم يستخدم النقد، و هي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بباقي دول العالم، و أكبر بضعفين و نصف عن تلك المسجلة في الدول النامية ككل، فيما يستخدم 1% منهم موظف الشباك و 9% المتبقية منهم يستخدمون وسائل أخرى. (worldbank, 2018)

## 4. دور البنوك في تحقيق الشمول المالي في الجزائر:

إن للبنوك التجارية دور بالغ الأهمية في تجميع المدخرات و تمويل التنمية الاقتصادية للدول، فضلا عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي و النقدي، إذ يوفر عدد البنوك التجارية و كيفية انتشارها، فرصا للأفراد للمشاركة في النظام المالي الرسمي و الاستفادة من الخدمات و المنتجات المصرفية و المالية التي يوفرها، و من ثمة إدراج جميع الفئات في المعاملات المالية الرسمية.

### 1.4.هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

يحصي بنك الجزائر 20 بنكا معتمدا إلى غاية بداية سنة 2021، تتوزع كالأتي:

- ستة (06) بنوك عمومية.
- 13 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، باستثناء بنك واحد برأسمال مختلط (بنك البركة).
- كما بلغ عدد المؤسسات المالية (08) مؤسسات مالية، منها اثنان عمومية و ستة مؤسسات خاصة.

و يوضح الجدول التالي تطور عدد وكالات البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر:

**جدول 05: تطور عدد وكالات البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر للفترة 2014-2020**

| البنوك و المؤسسات المالية | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك(عمومية+خاصة) | 1445 | 1469 | 1489 | 1511 | 1524 | / | / |
| المؤسسات المالية | 96 | 97 | 88 | 95 | 95 | / | / |
| الإجمالي | 1531 | 1556 | 1577 | 1606 | 1619 | 1664 | 1690 |

**المصدر**: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في عدد الوكالات المصرفية، حيث ارتفع عددها من 1531 وكالة سنة 2014 إلى 1606 وكالة سنة 2017 ثم إلى 1690 وكالة سنة 2021. لذلك يمكن القول أن هناك تحسنا ملموسا في الشبكة المصرفية في الجزائر في العقود الأخيرة، بما يعزز أكثر من المنافسة ما بين البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و إيصالها للفئات المحرومة و المعزولة، و من ثمة إدماجهم في الاقتصاد الرسمي.

### 2.4.الكثافة المصرفية:

إن مستوى انتشار الخدمات المالية و المصرفية و توزيعها بين السكان، يمكن قياسه و تقديره على أساس مستوى الكثافة المصرفية، و التي يمكن حسابها بعدد السكان الذين يمكن أن تقدم لهم الخدمة المصرفية مقابل كل فرع مصرف موجود ( عدد السكان بالألف نسمة / عدد الوكالات و الفروع)، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول 06: تطور الكثافة المصرفية في الجزائر للفترة 2014-2020 (الف نسمة)**

| الكثافة المصرفية | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان/ عدد الوكالات | 25630 | 25660 | 25900 | 26276 | 26560 | 27500 | 26000 |
| السكان العاملين/ إجمالي شبابيك مصرفية | 7500 | 7600 | 7680 | 8139 | 8154 | / | / |
| السكان العاملين/ إجمالي الشبابيك المصرفية و البريدية | 2260 | 2320 | 2316 | 2341 | 2329 | / | / |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2015، 2016، 2018.
- تصريح السيد الوزير الأول و وزير المالية: أيمن بن عبد الرحمان في مجلس الأمة بتاريخ 2021/02/04.

و بالنظر إلى تطور شبكة البنوك في الجزائر قي الجدول 6، فبالرغم من التوسع في الشبكة المصرفية سنويا إلا أن الكثافة المصرفية لم تتغير بشكل واضح و ملموس، بل سجلت تذبذبا خلال فترة 2014-2020 و بمعدل 26200 نسمة لكل وكالة بنكية ، و هذا يعكس بان نمو شبكة القطاع المصرفي لم تواكب زيادة الكثافة السكانية، أي أن الكثافة المصرفية في الجزائر تبقى بعيدة عن المعايير العالمية و المقدرة بوكالة لكل 10 ألاف نسمة، الأمر الذي يستوجب توسيع و فتح وكالات بنكية جديدة في جميع و كامل التراب الوطني، خاصة و أن شبكة البنوك الخاصة في الجزائر لا تشمل كل ولايات و مناطق الوطن، و ترتكز معظمها في الشمال و المدن الكبرى، عكس البنوك العمومية التي تغطي تقريبا جميع ولايات البلاد، لذلك يتوجب على بنك الجزائر التدخل عبر آلياته لتدارك الأمر، لجذب و تشجيع البنوك الخاصة على التوسع في كل مناطق الوطن (وكالة الانباء الجزائرية، 2021).

أما بالنسبة لنسبة السكان النشطين(العاملين) إلى الشبابيك المصرفية، فقد ظلت مستقرة نسبيا، حيث شهدت تغيرات طفيفة طيلة الفترة، إذ ارتفعت بصفة تدريجية من 7500 شخص عامل لكل شباك مصرفي في سنة

2014 إلى 8154 شخص نشط لكل شباك سنة 2018، أما إذا قمنا باحتساب شبكة البريد و المقدرة بحوالي أكثر من 4000 مكتب بريدي موزعة على كامل التراب الوطني في نهاية 2020، أي بكثافة اكبر من الكثافة المصرفية( مكتب بريدي لكل 3320 شخص عامل)، فباحتسابها بلغت نسبة الكثافة المصرفية نسبة وكالة لكل 2300 شخص عامل خلال فترة 2014-2018، و هو مؤشر ايجابي للشمول المالي، حيث يمكن الأفراد من تلقي رواتبهم و معاشاتهم و إرسال مدفوعاتهم و تلقيها عبر حساباتهم المالية، و كذلك ادخار أموالهم.

و فيما يتعلق بمستويات العمق المالي أو مستويات توسيع التعامل المصرفي أو اختراق الخدمات المصرفية (bancarisation)، و الذي يمكن قياسه أيضا بعدد السكان العاملين الذين لديهم حساب مصرفي، أو عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف( حسابات نشطة بالدينار و بالعملة الصعبة) و لدى بريد الجزائر، حيث سجلت تطورا ملموسا، إذ ارتفعت من 1.22 حساب للشخص الواحد في سن العمل سنة 2014 إلى 2.97 حساب في سنة 2017 ثم إلى 3.03 حساب للشخص في سن العمل في سنة2018 (بنك الجزائر، 2015،2017،2018).

### 3.4.الودائع المجمعة:

تشمل الودائع المجمعة من طرف المصارف في الجزائر جميع أنواع الودائع(ودائع جارية أو تحت الطلب، ودائع لأجل، الودائع كضمان للالتزامات بالتوقيع كالاعتماد المستندي و الكفالات...)، و الشكل التالي يوضح تطور حجم الودائع المجمعة و الودائع الموزعة من طرف البنوك التجارية في الجزائر:

**شكل 01: تطور حجم الودائع المجمعة و القروض الموزعة من طرف البنوك التجارية في الجزائر في فترة 2014-2020 (الوحدة: مليار دينار)**

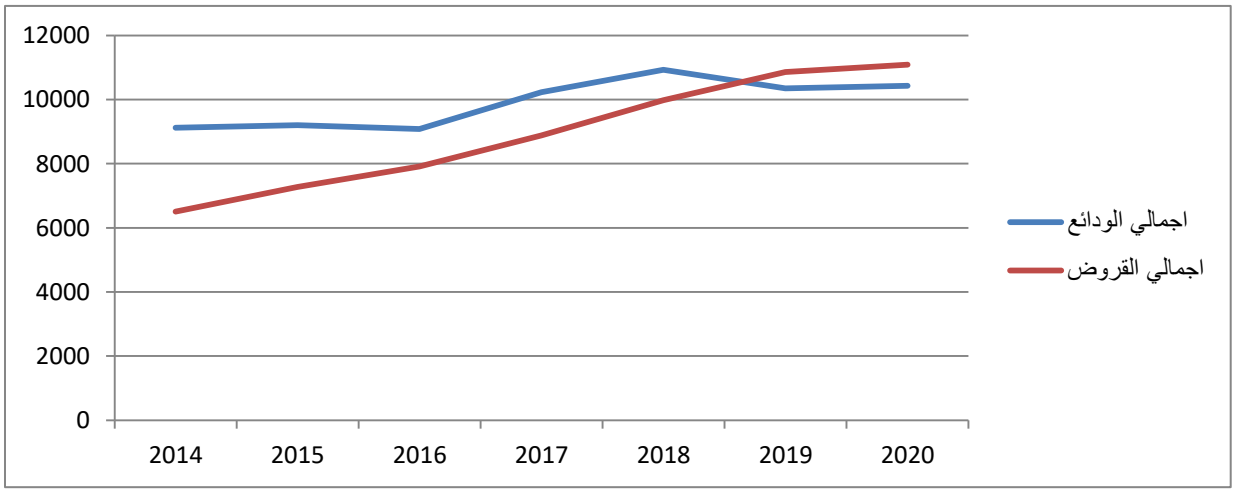


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول 1 و 2 من الملحق.

عرفت الودائع المصرفية في المصارف التجارية منحى ايجابيا على العموم، إذ ارتفعت بمتوسط سنوي 2.42% طوال فترة 2014- 2020 ، رغم تسجيل انخفاض طفيف في حجمها سنتي 2016 و 2019 على التوالي.

من حيث طبيعة الودائع، بلغ متوسط حصة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المجمعة نحو 43% طيلة نفس الفترة، و التي يتشكل معظمها من الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بالمصارف العمومية، و التي سجلت انخفاضا منذ 2014 (بسبب انخفاض عوائد قطاع المحروقات)، لترتفع بعد ذلك ابتداء من سنة 2017 بنسبة 19%.

أما فيما يتعلق بالودائع لأجل(الاستثمارية) فقد سجلت ارتفاعا معتبرا خلال فترة 2014-2020، إذ ارتفعت بنسب 8.8% و 11.13% و 9.27% سنوات 2015، 2018 و 9.27% بالترتيب، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.9%، اذ تقدر متوسط حصة الودائع لأجل من إجمالي الودائع المجمعة حوالي 52% خلال نفس الفترة، حوالي 80% منها بالمصارف العمومية، مما يؤكد استمرار سيطرة البنوك العمومية على النشاط و الوساطة المصرفية.

فيما يخص تصنيف الودائع حسب القطاع المؤسساتي، بلغت حصة الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي (المؤسسات و الهيئات العمومية) حوالي 40% خلال فترة 2014-2020، بينما بلغت حصة ودائع القطاع الخاص(المؤسسات الخاصة، الأسر و الجمعيات..) حوالي 60% من إجمالي الودائع المجمعة.

و تبقى حصة ودائع الأسر و الجمعيات بالنسبة لإجمالي ودائع القطاع الخاص معتبرة، إذ بلغت ما معدله 70% طوال الفترة (بنك الجزائر، 2019).

و فيما يتعلق بنسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الداخلي الخام، وصلت إلى 53.5% سنة 2020، و الذي يمكن تفسيره بأن توظيف الموارد المالية المجمعة لا يزال دون المستوى الأمثل، و تبقى مستغلة بنسبة متوسطة(50% في المتوسط خلال فترة 2014-2020)، مما يتطلب استخدام أكثر للودائع في تقديم الائتمان و القروض للاقتصاد، و من ثمة تحسين مستويات الشمول المالي بشكل عام.

### 4.4.توزيع القروض:

استمر النشاط الاقراضي للمصارف التجارية في الجزائر بالتحسن إلى غاية سبتمبر 2020، أين بلغت 11082.6 مليار دينار، مسجلة بذلك نموا بـ 2% مقابل تسجيله نموا بنحو 12.16% و8.84% سنتي 2018، 2019 على الترتيب.

كما تظهر البيانات ارتفاع رصيد إجمالي القروض و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص حتى سبتمبر 2020، حيث بلغت 5321.3 مليار دينار، مسجلة بذلك نموا طفيفا قدره 2% مقابل تسجيله نموا بنسب 15.45%، 10.16% و 3.8% سنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي. كما استحوذ القطاع الخاص على حوالي 48% من إجمالي رصيد القروض و التسهيلات المقدمة من طرف البنوك بعد ان تجاوزت نسبة 50% سنة 2018، و قد ساهم في هذا التحسن الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل منح القروض و التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة، بالإضافة إلى

إجراءات التحوط التي اتخذها البنك المركزي للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا، من خلال ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد الوطني و تخفيض معدلات الفائدة، مما حفز القطاع الخاص على الاقتراض بعد التراجع المسجل في نشاطها الاقتصادي (صندوق النقد العربي، 2021).

كما تظهر البيانات (الجدول 2من الملحق) تحسن في مستويات إتاحة الأموال للإقراض الموجهة للاقتصاد ككل(قروض للاقتصاد/الناتج المحلي الإجمالي) كأحد مؤشرات العمق المصرفي، إذ سجلت تزايدا تدريجيا خلال الفترة 2014-2020، إذ ارتفعت من 37.75% سنة 2014 إلى 49.25% سنة 2018 ثم إلى 56.91% في سبتمبر 2020، أي تم تسجيل تحسن في نسبة مساهمة القروض المصرفية في النمو الاقتصادي(مستويات متوسطة).

و في ظل غياب أسواق مالية متطورة، لا تزال القروض المصرفية تضمن و تغطي بصفة شبه كلية تمويل الاقتصاد، حيث تضمن حوالي 98% من التمويل للقطاع الخاص و حوالي 97% من التمويل للقطاع العام (بنك الجزائر، 2019).

### 5.4.المدفوعات الالكترونية:

انتشرت وسائل الدفع الالكتروني بشكل كبير في العقود الأخيرة في الجزائر كباقي دول العالم، نظرا لما تتيحه من تسهيل المدفوعات للأفراد و المستهلكين، حيث تسمح بتحويل الأموال، دفع الفواتير، دفع ثمن السلع و الخدمات من منازلهم أو في السوق أو في المتاجر.

و قد عرفت الجزائر استخدام بطاقات الدفع الالكتروني منذ سنة 1995، إذ تتولى شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM إصدارها للبنوك التجارية و مؤسسة بريد الجزائر، و التي تشمل البطاقة الذهبية(بطاقة دفع يمنحها بريد الجزائر لزبائنه الذين يملكون حسابات جارية)، والبطاقات البنكية ( البطاقة ما بين البنوك CIB، البطاقات الدولية VISA Card, MASTER Card)، إذ يمكن من خلالها القيام بعمليات السحب و الدفع عبر شبكة الموزعات الآلية المنتشرة GAB/DAB بالوكالات البنكية و مكاتب البريد، و كذلك عبر محطات الدفع الالكتروني TPE الموزعة على التجار و المؤسسات الاقتصادية، أو من خلال الدفع عبر الانترنيت.

**أ- البطاقة بين البنكية CIB:** هي بطاقة دفع الكتروني محلية، يمكن من خلالها القيام بعمليات السحب و الدفع الالكتروني بين البنوك عبر أجهزة الصراف الآلي المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، حيث تم إطلاق الدفع عن طريق CIB رسميا بتاريخ 04اكتوبر 2016 (تجمع النقد الالي GIE)، و الشكل التالي يوضح تطور عدد بطاقات الدفع بين البنكية في الجزائر:

**شكل 2: تطور بطاقات الدفع بين البنكية CIB في الجزائر خلال فترة 2014-2020**

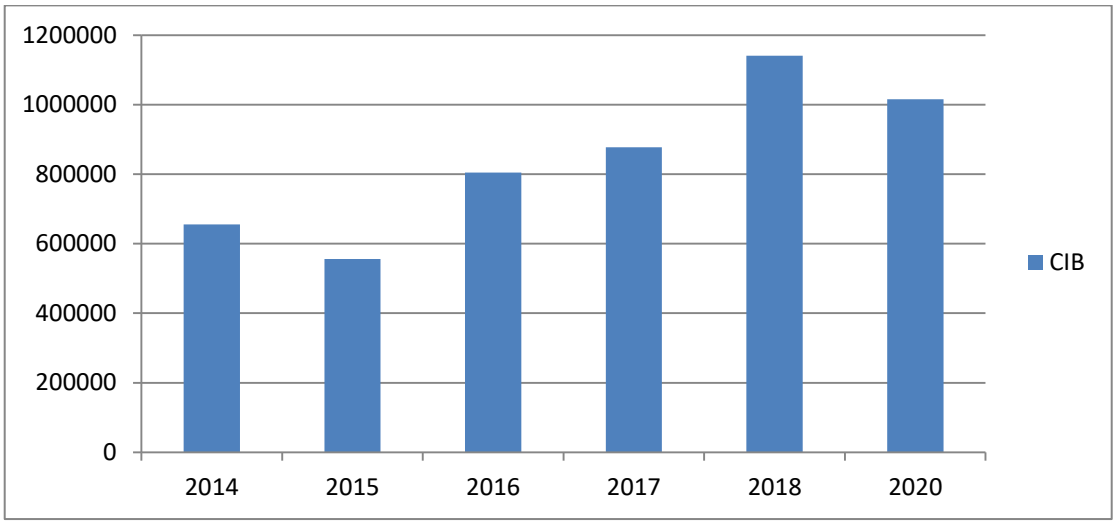


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 3 من الملحق.

من الشكل يتضح أن عدد البطاقات بين البنكية CIB بأنواعها(الكلاسيكية و الذهبية) سجلت ارتفاعا معتبرا خصوصا في السنوات الأخيرة بعد ان عرفت تذبذبا من قبل، إذ ارتفع عددها إلى 804675 بطاقة أي بنسبة 44.7 % سنة 2016، لتواصل الارتفاع و تبلغ أقصاها سنة 2018 و بنسبة 30% مقارنة بسنة 2017، و الذي صاحبه في ذلك زيادة عدد الموزعات الآلية للنقود ، لتسجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 11 % ، و يرجع سبب انخفاض عدد بطاقات الدفع بين البنكية في بعض السنوات إلى عدم تجديدها من طرف أصحابها بعد انتهاء تواريخ صلاحياتها و كذلك لمحدودية تعاملهم بها.

و بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي و تحقيق تبادل المعلومات بين البطاقة بين البنكية و البطاقة الذهبية، و التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 20120/01/05، ارتفع بذلك إجمالي عدد البطاقات نهاية 2020 الى 7 954 098 بطاقة بجميع أنواعها، لتبلغ 10 371 742 بطاقة في سنة 2021 و التي تمثل ما نسبته 40% تقريبا من إجمالي عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنوك و بريد الجزائر و التي يبلغ عددها حوالي 29 مليون حساب (وكالة الانباء الجزائرية، 2022)، و هي نسبة رغم تحسنها، تبقى دون المستوى المتوسط مقارنة بعدد السكان و العاملين منهم.

**ب-أجهزة الصرف الآلي ATM/GAB:**

الموزعات الآلية للنقود هي أجهزة مرتبطة بالشبكة الالكترونية بين البنكية، تسمح لحاملي بطاقات CIB بسحب أموالهم و الاطلاع على رصيد حساباتهم في جميع الأوقات و بكل أمان، إضافة إلى وظائف أخرى كتحويل الأموال و تعبئة رصيد الهاتف النقال، و الشكل التالي يوضح العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي بين البنكية العاملة إلى غاية سنة 2020:

**الشكل 3: تطور عدد أجهزة ATM العاملة في الجزائر للفترة 2016-2020:**

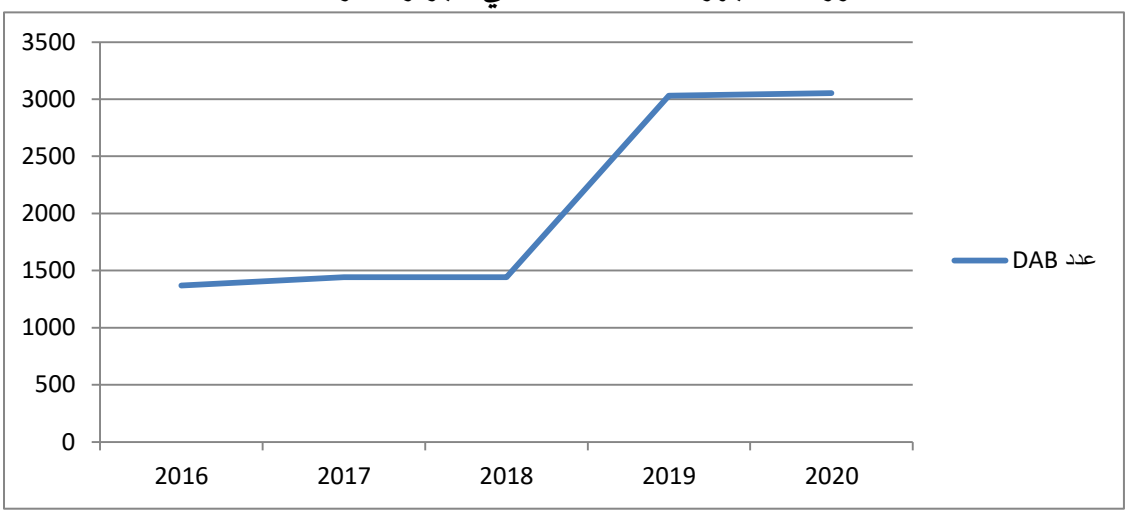


**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع الالكتروني https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/.

من الشكل أعلاه يتضح أن هناك ارتفاع تدريجي لعدد أجهزة الصرف الآلي خلال فترة 2016-2020 على مستوى الوكالات البنكية المنتشرة، إذ ارتفعت من 1370 جهاز سنة 2016 إلى 1441 جهاز سنة 2018 ثم إلى 1621 جهاز سنة 2019 ، ليشهد بذلك ارتفاعا بمقدار الضعف سنة 2020 حيث وصل عددها إلى 3030 جهاز سنة 2020، و الذي يرجع إلى انضمام شبكة البريد إلى تجمع النقد الآلي ابتداء من جانفي 2020.

كما ارتفع العدد الإجمالي لمعاملات السحب من 6 868 031 عملية سنة 2016 إلى9 929 652 عملية سحب سنة 2019، ثم إلى 58 428 933 عملية سحب سنة 2020( باحتساب عمليات السحب عن طريق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر)، الأمر الذي يعكس التوجه الفعلي للسلطات لتحديث أنظمة المدفوعات و تعميم استخدامها ومن ثمة تعزيز مستويات الشمول المالي.

رغم هذا التحسن في عدد الموزعات الآلية و كذلك عدد معاملات السحب، إلا انه يعتبر من ادني المستويات في العالم، بالنظر إلى مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة، حيث بلغ 9.64 جهاز ATM لكل 100 ألف نسمة في الجزائر، و بذلك فهي بعيدة عن المستويات المسجلة في العالم العربي و العالم و الدول المرتفعة الدخل، أين بلغت 28.58 و 42.60 و 68.09 جهاز ATM لكل 100 ألف نسمة على الترتيب (البنك الدولي، 2021).

**ج- محطات الدفع الالكتروني TPE:** حيث تولى البنوك الجزائرية(العمومية و الخاصة) إلى جانب مؤسسة البريد، توزيع أجهزة TPE على التجار و المتعاملين الاقتصاديين بغرض تقديم خدمة الدفع الالكتروني لزبائنهم، و الشكل التالي يوضح تطور أعداد محطات الدفع الالكتروني العاملة في الجزائر:

**الشكل4: تطور عدد محطات الدفع الالكتروني العاملة و عمليات الدفع في الجزائر للفترة 2016-2020**

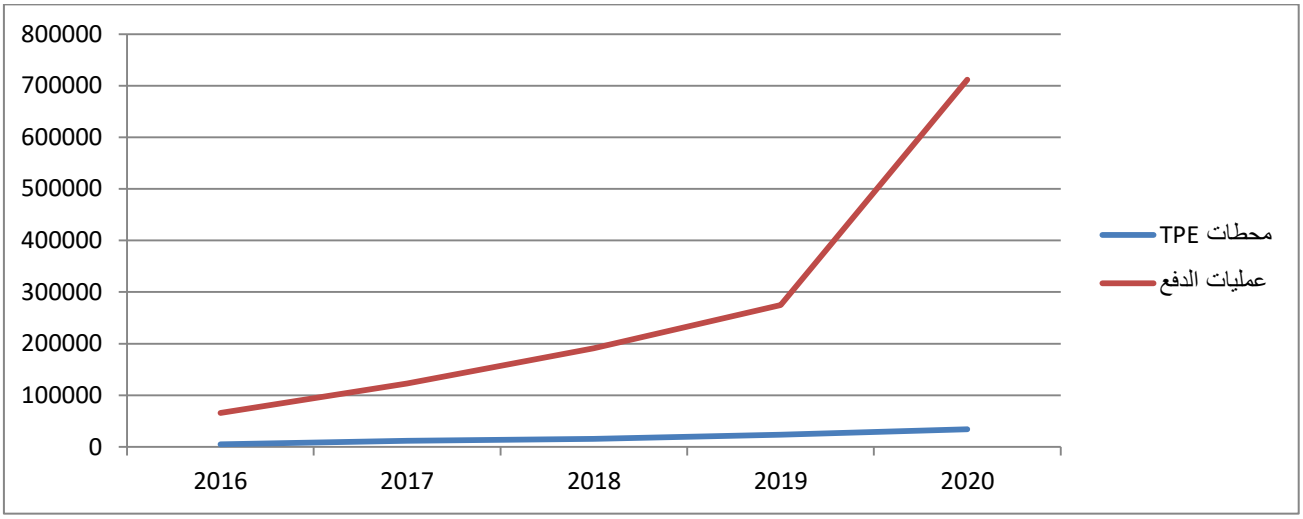


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique (جدول5 الملحق).

من الشكل أعلاه يظهر أن هناك ارتفاعا معتبرا في عدد محطات الدفع الالكتروني TPE خلال فترة 2016 – 2020، إذ ارتفعت من 5049 جهاز سنة 2016 إلى 15397 جهاز سنة 2018 ثم إلى 33945 جهاز سنة 2020 موزعة على المحلات و المتاجر الكبرى أي تضاعف بنحو 6 مرات خلال 5 سنوات، و بذلك ارتفع عدد المعاملات و الدفع عن طريق أجهزة TPE من 65501 عملية و بقيمة 444.5مليون دج سنة 2016، إلى 190898 عملية دفع و بقيمة 1.336 مليار دج سنة 2018 ثم إلى 711777 عملية و بقيمة 4.734 مليار دج سنة 2020 (تجمع النقد الالي GIE)، إن هذا التحسن الكبير المسجل في عمليات الدفع عن طريق محطات الدفع الالكتروني، يعكس جهود الحكومة لتعميم استخدام الدفع الالكتروني، حيث حاولت في كل مرة من خلال قوانين المالية للسنوات الأخيرة، فرض إلزامية استخدام أجهزة TPE على التجار و المؤسسات الاقتصادية، و بغرض إدماج المتعاملين في الاقتصاد الرسمي و كذلك حل مشكلة السيولة، إلا أن العملية يتم تأجيلها كل مرة.

**د- الدفع عبر الانترنت:** و هي خدمة تسمح لحاملي البطاقة الدفع بالقيام بعمليات دفع و تسديد قيمة السلع و الخدمات عبر مختلف المواقع الالكترونية للتجار و المؤسسات المنخرطين في نظام الدفع الالكتروني بين البنكي، إذ يوجد حاليا 113 تاجر ويب أو موقع تجارة عبر الانترنت منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك.

و قد تم استخدام الدفع عبر الانترنت في الجزائر في قطاع الخدمات كمرحلة أولى، و الذي شمل مجالات النقل، الاتصالات، التأمين، الطاقة، و الجدول التالي يوضح عدد المعاملات الدفع عبر الانترنت:

**جدول 7: تطور نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر للفترة 2016-2020**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد الإجمالي للمعاملات | 7366 | 107844 | 176982 | 202480 | 4593960 |

**المصدر**: تجمع النقد الآلي: نشاط الدفع عبر الانترنت، من الموقع https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

يتضح من الجدول الارتفاع التدريجي في العدد الإجمالي للمعاملات عبر الانترنت في الجزائر، اذ تضاعفت بأكثر من14 مرة سنة 2017 مقارنة بعددها سنة 2016، و بأكثر من 22 مرة سنة 2020 مقارنة بعددها سنة 2019، بعد إدماج حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر بداية سنة 2020، و قد ساعد على ذلك ارتفاع مستخدمي الانترنيت (و ليس المشتركين) للهاتف الثابت و النقال في الجزائر، و الذي بلغ حوالي 26.35 مليون مستخدم، أما نسبة ولوج الانترنت في الجزائر حتى بداية 2021، بلغت 59.6% من مجموع السكان، بالإضافة إلى إجراءات الحجر و التباعد المفروضة بسبب جائحة كورونا (يومية المساء، 2021).

### 6.4. جهود أخرى لتعزيز الشمول المالي في الجزائر:

في إطار شهر الشمول المالي الذي أطلقته وزارة المالية بالتعاون مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية. فتحت البنوك العمومية أبوابها للمواطنين عبر كامل التراب الوطني، و ذلك ابتداء من 17 أفريل 2021، حيث استمرت إلى غاية 6 ماي، قصد التعريف بكافة خدماتها المصرفية المتعددة والحديثة.

و بمناسبة إحياء اليوم العربي للشمول المالي الموافق لـ 27 افريل من كل سنة، أفاد مدير البنك المركزي انه يتم تنظيم شهر تحسيسي من 6 أفريل إلى 6 ماي، بمشاركة جميع البنوك العمومية، وأوضح أنه خلال هذا الشهر يتم خلاله التعريف بمختلف الخدمات البنكية وتنظيم أبواب مفتوحة وملتقيات على مستوى الوكالات البنكية والجامعات وكذا حصص تلفزيونية وإذاعية وغيرها من النشاطات لتطوير الشمول المالي في الجزائر وإدماج عدد أكبر من المواطنين في المنظومة البنكية.

و يعمل بنك الجزائر على إرساء المتطلبات و القواعد اللازمة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيدا من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال، حيث قام بإصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه و الوصل أكثر إلى كل الفئات و المتعاملين ، حيث اصدر النظام 20-02 بتاريخ 2020/03/15 الذي يكرس العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، من خلال فتح نوافذ تمويل إسلامي بالمصارف تعمل على تقديم منتجات و خدمات مالية متعددة تستجيب لمطالب شرائح كبيرة من المتعاملين.

و بغرض تشجيع الاستخدام أكثر للخدمات المالية الرقمية، تم إصدار النظام 20-01 بنفس التاريخ، إذ ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية(منح البطاقات البنكية، الاطلاع على الحساب عن بعد، استخدام الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني...)، و ذلك تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الالكترونية غير النقدية، و كذلك دفع البنوك على الابتكار و تقديم منتجات مالية جديدة تواكب التطورات في التكنولوجيا الحديثة (بنك الجزائر، 2020).

**5.النتائج و التوصيات:**

بالنظر إلى مما سبق، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تحسن في نسب امتلاك الحسابات في البنوك و المؤسسات المالية، رغم التفاوت المسجل بين الجنسين و كذا بين الأغنياء و الفقراء.
- لا تزال مستويات الادخار منخفضة في المؤسسات المالية الرسمية مقارنة بباقي الدول.
- تدني مستويات الاقتراض من المؤسسات المالية.
- انخفاض نسبة الأفراد الذين يقومون بإرسال تحويلات أو تلقيها(المدفوعات) عبر حسابات لدى المؤسسات المالية، إذ يستخدم 70% منهم النقد.
- لا تزال الكثافة المصرفية بعيدة عن المعايير العالمية، بالنظر إلى عدم مواكبة الشبكة البنكية للزيادة السكانية، بالإضافة إلى توزيعها و انتشارها بشكل غير متوازن عبر إقليم البلاد، مما اثر على مستويات توسيع التعامل المصرفي أو العمق المصرفي.
- لا يزال نشاط تجميع الودائع بأنواعها غير كاف، كما أن توظيفها لا يزال دون المستوى المطلوب.
- شهد مستوى إتاحة الأموال للإقراض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك تحسنا ملموسا، رغم ذلك تبقى ضعيفة.
- هناك تحسن ملحوظ في استخدام وسائل الدفع الالكتروني، خصوصا بعد انضمام مؤسسة بريد الجزائر في بداية سنة 2020 إلى الشبكة بين البنكية، بالإضافة إلى الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، الأمر الذي يعكس توجه السلطات لتعميم الدفع الالكتروني و رقمنة المدفوعات.

و بالرغم من الجهود التي قامت بها جهات الإشراف و المؤسسات المالية من إجراءات و تدابير، و كذا التحسن التدريجي المسجل في بعض المؤشرات، إلا أن هناك حاجة لمواصلة هذه الجهود من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة، بغرض تحسين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، و ذلك من خلال:

- الانفتاح أكثر على التقنيات المالية الحديثة، و تشجيع استغلال انتشار الهواتف النقالة في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، خصوصا بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك الإناث و سكان المناطق الريفية.

- رقمنة المدفوعات النقدية، لإدخال مزيد من السكان في حسابات المعاملات، و توظيف أنظمة الدفع و التكنولوجيا في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية.
- نشر الثقافة المالية بين السكان و تعزيز قدراتهم المالية، و بالتالي زيادة مستوى وعي الأفراد بالأمور و الجوانب المالية، و ذلك عن طريق برامج تعليمية و توعوية مستهدفة تساعد على ذلك.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية و تدعيمها أكثر، لتسهيل الوصول إلى استخدام المدفوعات الرقمية.
- تعزيز الأطر القانونية و التنظيمية بغرض توفير الحماية للهويات الرقمية للمستعملين و بياناتهم و ضمان سلامة أموالهم، و من ثمة زيادة الثقة في المعاملات و الخدمات المالية.
- تشجيع المنافسة و توسيع نقاط الوصول للخدمات المالية، من خلال دعم الإصلاحات و التنظيمية و الإشرافية لضمان تكافؤ الفرص بين البنوك و المؤسسات غير المصرفية( مكاتب البريد، شركات الاتصالات، شركات التكنولوجيا المالية و الرقمية....).
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي، من خلال العمل على توحيد و تأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي وتحديد الأنشطة و الأدوار للأطراف المشاركة فيها، و التنسيق فيما بينها للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفئات و القطاعات المستهدفة.

## 6. المراجع


1. worldbank. (2018). Global FINDEX Database 2017. Washington.
2. البنك الدولي. (2021). الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. تاريخ الاسترداد 21 09, 2021، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1
3. البنك الدولي .(2018) .قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي .2017 واشنطن : مجموعة البنك الدولي.
4. البنك الدولي .(2021) .ماكينات الصراف الآلي (لكل 100ألف بالغ).
5. بنك الجزائر .(2019) .التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي .2018.الجزائر.
6. بنك الجزائر2018،2017،2015 . التقارير السنوية، التطورات الاقتصادية و النقدية .الجزائر.
7. بنك الجزائر. (27 04, 2020). بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي. تاريخ الاسترداد 30 12, 2021، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf
8. تجمع النقد الالي GIE Monétique ، من الموقع الالكتروني https://giemonetique.dz/ar/ .
9. جلال الدين بن رجب. (8-9 نوفمبر, 2017). كيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و التعرف على محدداته. (صندوق النقد العربي، المحرر) ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
10. صندوق النفد العربي. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب. ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية.

11.صندوق النقد العربي .(2021) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2021.ابو ظبي.
12. وكالة الانباء الجزائرية .(05 02 ,2022) .الدفع الالكتروني :ارتفاع بنسبة 20في المائة في عدد البطاقات البينبنكية المتداولة خلال2021 sur ,2022 09 02 le Consulté . https://www.aps.dz/ar/economie/120796-20-2021
13. وكالة الانباء الجزائرية. (04 02, 2021). مالية: ضرورة توسيع شبكة البنوك لتحقيق الشمول المصرفي. تاريخ الاسترداد 2022 01, 19، من https://www.aps.dz/ar/economie/101085-2021-02-04-15-47-37
14. يومية المساء 26.35 .(18 02 ,2021) .مليون مستخدم للانترنت في الجزائر le Consulté .23. 12 .2021 Sur: https://www.elmassa.com/dz .
15.تصريح السيد الوزير الأول و وزير المالية: أيمن بن عبد الرحمان في مجلس الأمة بتاريخ 2021/02/04.

## 7. الملاحــق:

**الجدول 1: تطور حجم الودائع المجمعة لدى المصارف التجارية في الجزائر (مليار دينار)**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الودائع | 9117.5 | 9200.8 | 9079.9 | 10232.2 | 10922.7 | 10345.63 | 10423.1 |
| نسبة إجمالي الودائع إلى PIB % | 52.8 | 48.1 | 48.8 | 50.5 | 52.1 | 51 | 53.5 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات2015،2018،2019،2021.

**الجدول 2 : تطور حجم القروض و التسهيلات الائتمانية الموزعة في الجزائر (مليار دينار)**

| القروض | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قروض للقطاع العمومي | 3382.9 | 3688.9 | 3952.8 | 4311.8 | 4944.2 | 5636.6 | 5761.3 |
| قروض للقطاع الخاص | 3120 | 3586.6 | 3955 | 4566.1 | 5029.9 | 5221.2 | 5321.3 |
| **إجمالي القروض** | **6504.6** | **7277.2** | **7909.9** | **8880** | **9976** | **10857.8** | **11082.6** |
| إجمالي القروض/PIB | 37.75 | 43.57 | 45.16 | 47.04 | 49.25 | 53.52 | 56.91 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2018، 2021.

* بيانات سبتمبر 2020.

**جدول 3: تطور بطاقات الدفع بين البنكية في الجزائر خلال فترة 2014-2020**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بطاقات CIB | 655581 | 556152 | 804675 | 877708 | 1140741 | / | 1015247 |
| البطاقة الذهبية | / | / | / | / | 5722403 | 5900000 | 6938851 |
| المجموع | / | / | / | / | | | 7954098 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات شركة SATIM

**جدول4: تطور عدد بطاقات ATM و العدد الإجمالي لعمليات السحب فترة 2016-2020.**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | *2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد ATM | 1370 | 1443 | 1441 | 1621 | 3030 |
| عدد إجمالي معاملات السحب | 6868031 | 8310170 | 8833913 | 9929652 | 58428933 |

المصدر: تجمع النقد الآلي https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

**جدول5: تطور عدد TPE العاملة و العدد الإجمالي لمعاملات الدفع فترة 2016-2020.**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | *2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد TPE | 5049 | 11985 | 15397 | 23762 | 33945 |
| عدد معاملات الدفع | 65501 | 122694 | 190898 | 274624 | 711777 |

المصدر: تجمع النقد الآلي https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/